Wilton Park

75 YEARS
1946–2021

حوارات ويلتون بارك
حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

تقرير الحوار

2021

خلال الاجتماع الأول لسلسلة حوارات ويلتون بارك حول المواطنة الحاضنة للتنوع، أبو ظبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018

حوارات ويلتون بارك حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

مقدمة

نظم ويلتون بارك مؤخرًا، بالشراكة مع منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة ومركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان، سلسلة من الحوارات بهدف مقاربة مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع في العالم العربي كسبيل لتعزيز السلام في المنطقة.

جاء ذلك بناءً على توصيات اجتماع ويلتون بارك في فرسكاتي (إيطاليا) خلال عام 2018، الذي عُقد بالشراكة مع السفارة البريطانية لدى الكرسي الرسولي (الفاتيكان)، والمجلس البابوي لحوار الأديان، ومؤسسة أديان، حول الدور المشترك لصانعي السياسات والقيادات الدينية في مواجهة التطرّف العنيف في الشرق الأوسط.

اتفق القادة الدينيون خلال هذا الاجتماع مع سفراء بريطانيا لدى دول الشرق الأوسط على أنّ المواطنة الحاضنة للتنوّع ضرورية لتعزيز السلام والعيش المشترك في المنطقة، ولتقديم خطاب بديل عن خطاب داعش الإقصائي، ومعالجة الأسباب الرئيسة للتطرّف العنيف. وعليه جرى الاتفاق بأن ينظّم ويلتون بارك حوارات حول تطوير مقاربة جديدة للمواطنين وأعضاء الجماعات الدينية المختلفة للعيش معًا كمواطنين متساوين، يحترمون وجود بعضهم البعض وحقوقهم.

انعقدت سلسلة الحوارات حول هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في أبو ظبي، وفي آذار/مارس 2019 في المملكة المتحدة، وفي أيلول/سبتمبر 2019 مجددًا في أبو ظبي. كما انعقدت ثلاثة اجتماعات بشكل إلكتروني في حزيران/يونيو، وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وحزيران/يونيو 2021.

شارك في الحوار مؤسسات رئيسية محلية ودولية ذات خلفية دينية، إضافة إلى مجموعة من كبار الخبراء من خلفيات دينية مختلفة، وعملوا على تطوير رؤية للمواطنة الحاضنة للتنوّع كإطار يقدّم نموذجًا للسلام والعيش معًا في المنطقة يمكن تأصيله بشكل مشترك دينيًّا. شكّل ذلك ائتلافًا فريدًا يمثّل تنوّع التقاليد الدينية التي توحّدت حول هدفها المشترك في نشر السلام.

تشكل هذه الوثيقة التاريخية ثمرة النقاشات. وجرى القرار في الاجتماع الأخير أن تكون وثيقة عالمية نابعة من منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من المشاركات المميزة والغنية لكل المؤسسات الشريكة، لم يجرِ الاتفاق على أن تُعدّ هذه الوثيقة شرعة نهائية. فهذه الوثيقة لا تمثّل بشكل رسمي موقف المؤسسات والأفراد المشاركين، لكن أملنا أن يشكل هذا النص مع سلسلة الحوارات أداة لتعزيز فكرة المواطنة الحاضنة للتنوّع في المنطقة وعالميًا. كما نعتقد أنها سوف تشكل قاعدة لمزيد من النقاشات والحوارات. فعلى سبيل المثال لقد أعلن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة أنّه سوف يواصل العمل على هذه الوثيقة مع أصحاب المصلحة من حول العالم، حيث تتواصل النقاشات ضمن مؤتمره السنوي القادم، الذي ينعقد تحت عنوان المواطنة الحاضنة للتنوّع.

في سياق الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس ويلتون بارك، تمثل سلسلة الحوارات حول المواطنة الحاضنة للتنوّع شهادة لرسالة المؤسسة الرئيسة، ألا وهي تعزيز السلام عبر الحوار.

لقد كانت فرصة مميزة ومُلهمة بفضل كل الذين قدّموا من وقتهم وطاقتهم ورؤيتهم لهذه المسيرة.

أليسون هيليارد

مديرة البرنامج، ويلتون بارك

انعقدت حوارات ويلتون بارك حول المواطنة الحاضنة للتنوّع بالشراكة مع منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة ومركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان.

المشاركون في الحوار وفق الترتيب الأبجدي

المؤسسات

اللجنة الأنغليكانيّة للحوار بين الأديان؛ المجلس البابوي للحوار بين الأديان، الفاتيكان؛ المعهد الملكي للدراسات الدينية؛ رابطة العالم الإسلامي؛ شبكة صنّاع السلام الدينيّيين والتقليديّين؛ كرسي اليونسكو لدراسات حوار الأديان في العالم الإسلامي في جامعة الكوفة؛ مؤسّسة أديان للتنوّع والتضامن والكرامة الإنسانيّة؛ مؤسّسة العرفان التوحيديّة في لبنان؛ مؤسّسة كلام للأبحاث والإعلام؛ مجلس حكماء المسلمين؛ مجلس كنائس الشرق الأوسط؛ مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات" كايسيد"؛ معهد الخوئي في النجف؛ منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة؛ منصّة كايسيد للحوار والتعاون بين الجماعات الدينية في الدول العربية.

الأفراد

السيّد أندري أزولاي، المستشار الخاص للملك محمد السادس، المغرب؛ الشيخ أسامة السيد الأزهري، مستشار رئيس جمهورية مصر العربيّة للشؤون الدينية، ومحاضر في جامعة الأزهر في القاهرة؛ الأنبا أنجيلوس، رئيس أساقفة لندن للأقباط الأورثوذكس؛ المونسنيور خالد عكشة، المجلس البابوي لحوار الأديان في الفاتيكان؛ الأستاذ صائب خدر، نائب عن الطائفة الإيزيدية في البرلمان العراقي؛ الدكتور علي راشد النعيمي، رئيس مجلس إدارة مركز هداية الدولي للتميّز في مكافحة التطرّف
العنيف، ورئيس المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة في الإمارات العربية المتحدة؛ الدكتور فابيو بيتيتو، مدير مبادرة حرية الدين أو المعتقد والسياسات الخارجية في جامعة ساسكس في المملكة المتحدة؛ المطران منير أنيس، أسقف الكنيسة الأنغليكانيّة في مصر.

ميسّرة سلسلة الحوارات: أليسون هيليارد، مديرة البرنامج – ويلتون بارك.

ميسّر مشارك ومحرر: البروفسور فادي ضو، مستشار – مؤسسة أديان، لبنان.

مقرّر سلسلة الحوارات: البروفسور مايكل دريسين، أستاذ ومدير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جون كابوت، إيطاليا.

قداسة البابا فرنسيس مستقبلًا المشاركين في مؤتمر ويلتون بارك حول مناهضة العنف المقترف باسم الدين، في الفاتيكان
2 شباط/فبراير 2018.

سيادة رئيس الأساقفة أنجيلوس، الدكتور محمد السنوسي، الشيخ محفوض بن بيه، وسعادة الشيخ عبدالله بن بيه، خلال اجتماع المواطنة الحاضنة للتنوّع في ويستون هاوس (المملكة المتحدة)، في آذار/مارس 2019.

الديباجة

1) باسم الله،

باسم الإنسان،

باسم جميع المتألّمين من جرّاء التمييز والظلم وانعدام الأمان،

وباسم التوّاقين إلى العدل والسلام،

نحن المشاركين في هذا الحوار، من مؤسّسات محليّة ودوليّة ذات خلفيّات دينيّة وحواريّة متعدّدة ناشطة في منطقة الدول العربيّة، مع مؤسّسات ومنظّمات عالميّة وكبار شخصيّات وخبراء داعمين لهذا المسار،

بقلوب ملؤها الحبّ تجاه شعوبنا، والهمّ المشترك لتعزيز كرامة كلّ إنسان، والإخلاص لأوطاننا،

ورغبة منّا في الإسهام في تضميد الجراحات الناجمة عن التمييز والتطرّف والصراعات،

وفي تجديد الروابط التي تجمعنا، وتعزيز فرص السلام المستدام، والوئام بين الأديان، والعيش معًا بإخاء وأمان، وبناء مستقبل زاهر مرتكِز على إعلاء شأن الإنسان وصون كرامته وحقوقه، وتأمين الاستقرار الضامِن للتنمية والعدالة الاجتماعيّة، وتقديم الفرص المناسبة للأجيال الشابّة لتحقيق ذواتها وطموحاتها في أوطانها،

نقدّم هذا التقرير المتأصّل في قيمنا الإنسانيّة والوطنيّة المشتركة، وثقافاتنا المتنوّعة، ومعتقداتنا الدينيّة المختلفة، من أجل تقدّم المواطنة الحاضنة للتنوّع في دوَلنا، وتعزيز إسهام مجتمعاتنا في مسار التنمية المستدامة والرقي الحضاري العالمي وقضاياه الراهنة،

ونسأل الجميع، من عامّة المواطنين، والناشطين الدينيّين والمدنيّين ، والمثقّفين، وصنّاع الرأي العام، والمسؤولين السياسيّين والروحيّين، أن يكونوا معنا في الالتزام بجعل هذا التقرير أسلوب حياة، ومصدر تفكّر، ومرجع تخطيط لوضع سياسات وإستراتيجيّات مستقبليّة، تنقلنا من القَول إلى الفِعل، ومن القناعات المتنوّعة إلى الالتزام المشترك.

أ) من أرض الألم والأمل: نداء للحياة

2) أرضنا الواسعة الممتدّة من الخليج إلى المحيط، ومن المشرق إلى المغرب، مهد الأديان الإبراهيميّة والحضارات العريقة، والزاخرة بالعديد من النماذج الحضاريّة والعمرانيّة التي تُعبّر عن غنى التعدّديّة الإثنيّة واللغويّة والثقافيّة والدينيّة، والغنيّة بأهلها ومواردها، هي اليوم أرض الألم والأمل.

3) تتألّم شعوب العالم من الصراعات والحروب التي مزّقت وما تزال عددًا من بلدانها، وأزهقت حياة العديد من أبنائها وبناتها، وشرّدت آخرين من بيوتهم حتى أصبحوا نازحين ومقهورين وهم داخل أوطانهم، أو لاجئين مشرّدين في الغربة. كما دمّرت الحروب المدن وأضاعت جزءًا من إرثها التاريخي، وهدّدت بخسارة نسيجها المتنوّع دينيًّا وثقافيًّا بسبب هجرة كبيرة لقسم من المواطنين، بخاصة هؤلاء الذين عانوا من التمييز والتطرّف والإرهاب، وتعرّضوا للظلم والخطف والاضطهاد بسبب هويتّهم أو معتقداتهم الدينيّة. ويُعاني آخرون أحيانًا من أشكال مختلفة من التسلّط والقمع والظلم، ومن غياب العدالة الاجتماعيّة، وارتفاع معدّلات البطالة والفقر.

4) وجاءت جائحة الكورونا (كوفيد-19) لتضاعف آلام الناس، وتزيد لدى البعض من هشاشة أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتُعمّق الفجوة بين المواطنين، لما أحدثت من ركود اقتصادي وفقدان العديد لوظائفهم وخسارة مداخيلهم. لكنّها شكّلت أيضًا درسًا في التواضع، بحيث أنّ الفيروس لم يُميّز بين غنيّ وفقير، ولم يفرّق بين الناس على أساس انتماءاتهم، أو بين الدول المتقدّمة والأخرى النامية. وأظهرت الجائحة حاجتنا لتخطّي الأنانيّة والتعاون والتضامن، على أكان على مستوى السلوك الفردي أو على مستوى العلاقات بين الدول، للتغلّب على المرض وأثاره المدمّرة.

5) لكن رغم آلام العالم المتراكمة، نرى أملًا يتجلّى في تَوق غالبيّة المواطنين للعيش معًا بحريّة وكرامة وأمن وسلام، وفي رفضهم لكافة أشكال التمييز والتطرّف والكراهية والعنف. والشباب هم أملنا. فهم في طليعة من يحمل هذه الأفكار ويتطلّعون إلى

الفرص التي تتيح لهم تسخير طاقاتهم المُبدعة للإسهام في تنمية مجتمعاتهم وبناء أوطانهم، على أساس أنّ الحياة هي هبة ثمينة، مسؤوليتنا المحافظة عليها وتنميتها [1]

ب) ديناميّة جديدة في العلاقات بين الأديان

6) لقد عبّرت الوتيرة المتصاعدة في العقود الأخيرة من الإعلانات والوثائق الصادرة عن المرجعيّات الدينيّة، الداعمة لمفاهيم كرامة الإنسان والمواطنة والحريّة الدينيّة والحوار والتضامن الروحي والتعاون بين الأديان، عن التطوّر الملموس في مقاربة الأديان الإيجابيّة للمواطنة والتنوّع من جهة، وعن الاعتراف بمسؤوليّتها الاجتماعيّة للإسهام في تحقيق الوئام والعيش معًا بسلام من جهة أخرى. وقدّمت هذه الوثائق تأصيلًا دينيًّا لهذه المفاهيم الاجتماعيّة، للتأكيد على انسجامها مع المعتقدات والتعاليم الدينيّة المختلفة، ما أسهم أيضًا في مواجهة الانحرافات التي دخلت على الخطاب الديني من قِبل بعض الغلاة والمتطرّفين، وتصويبها.[2]

7) أنتج هذا المسار وعيًا متجدّدًا لدى المؤسّسات والقيادات الدينيّة وأتباع الأديان، إلى جانب المجتمع المدني والسلطات الحكوميّة، بالمسؤوليّة المشتركة تجاه الإنسان والمجتمع، وأطلق نماذج جديدة للشراكة فيما بينها. كما ولّد اعترافًا من المرجعيّات

---

1. راجع في التوراة: "وقد أشهدت عليكم اليوم السماء والأرض بأنّي قد جعلت أمامكم الحياة والموت، البركة واللعنة. فاختر الحياة لكي تحيا أنت ونسلك." (سفر تثنية الاشتراع 30/19)؛ وفي الإنجيل: "أمّا أنا فقد أتيت لتكون الحياة للنّاس، وتفيض فيهم." (إنجيل يوحنا 10/10) وفي القرآن الكريم: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (سورة المائدة: 32).

2. نذكر من بين هذه النصوص المرجعيّة خاصة تلك الصادرة في سياق منطقة الشرق الأوسط: الرسالة الراعوية الثالثة لبطاركة الشرق الكاثوليك: "معًا أمام الله في سبيل الإنسان والمجتمع: العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيّين في العالم العربي" (1994)؛ ووثيقة الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي الذي أنشئ بمبادرة من مجلس كنائس الشرق الأوسط "الحوار والعيش الواحد: نحو ميثاق عربي إسلامي مسيحي" (2001)؛ و"رسالة عمّان" (2004) الصادرة في عمان عن صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين؛ ورسالة "كلمةٌ سواء بيننا وبينكم" (2007) الموقّعة من 138 شخصيّة إسلاميّة ومُوجّهة لقادة الكنائس المسيحيّة؛ و"وثيقة منظومة الحريات" (2012) الصادرة عن مشيخة الأزهر الشريف؛ وإعلان فيينا "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين" (2014) الصادر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ و"إعلان مراكش لحقوق الأقليّات في المجتمعات ذات الغالبيّة المسلمة" (2016) الصادر عن: منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، و"وثيقة الأخوّة الإنسانية: من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" (2019) التي وقّعها قداسة البابا فرنسيس وفضيلة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في أبو ظبي؛ و"وثيقة مكّة المكرّمة" (2019) الصادرة عن المؤتمر العالمي لرابطة العالم الإسلامي؛ و"ميثاق حلف الفضول الجديد" (2019) الصادر عن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة. وكانت قد سبقت هذه النصوص مبادرات على المستوى العالمي، نذكر منها: بيان المجمع الفاتيكاني الثاني للكنيسة الكاثوليكيّة: "حالتنا الراهنة" عن علاقة الكنيسة بالديانات غير المسيحيّة (1965)؛ و"وثيقة الأخلاق العالميّة" (1993) لبرلمان أديان العالم.

السياسيّة والمنظّمات الدوليّة بأهميّة استثمار الإرث الديني وزخمه القيمي في بناء السلام والترابط الاجتماعي والتنمية المستدامة [3]

8) إن القاعدة القيميّة المشتركة بين الأديان تُشكّل منطلقًا قويًّا وطاقة فريدة للإسهام في تحقيق الخير العام. فالأديان تتلاقى في الدعوة لعَيش الرحمة والمحبة، ونصرة الحقّ وبناء السلام، وممارسة العفو والإصلاح بين الناس. فعلى أتباع الأديان والجماعات والمؤسّسات والقيادات الدينيّة أن يقوموا معًا بدور رِيادِي في هذه المجالات عبر الاستناد إلى تراثهم الروحي وتطبيقهم للمنظومة القيميّة التي لا تنفصل عن الدين.

9) ولأنّنا نؤمن معًا بأنّ الله هو إله السَّلام، نتطلّع بدورنا لأن تُسهم مبادرتنا هذه في تصويب السلوكيّات الفرديّة والجماعيّة، وتجديد الخطابات والأدبيّات داخل الجماعات وفي الفضاء العام، والعلاقات العامّة العابرة للطوائف والأديان، والمنظومات الاجتماعيّة والسياسيّة، لتصحيح المسار والتحرّر من آثار الجهل والتطرّف، ووقف الحروب والصراعات، والالتزام بالحوار سبيلًا لتنقية الذاكرة، وتحقيق المصالحات، وبناء السلام، وتأمين الفرص العادلة للعَيش بكرامة، وتجديد الثقة والتعاون بين أبناء المجتمع الواحد وبين الدول، للاستمرار في إثراء مجتمعاتنا ودولنا والعالم بأسره، عبر مشاركة الجميع في بناء مستقبلنا المشترك.

ج) دعوة مفتوحة للالتزام المشترك

10) انطلقت مبادرتنا من منطقتنا العربيّة، وتتوجّه إليها وإلى العالم، حاملة سِماتها الجامعة بين الأصالة والانفتاح. وإنّنا نعتبر هذا التقرير نصًّا مفتوحًا، وجزءًا من المسار التراكمي للتجديد الفكري والاجتماعي والسياسي والثقافي والديني في المنطقة.

3. على سبيل المثال: إعلان بيروت "الإيمان من أجل الحقوق"، (2017) الصادر عن مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة.

ونأمل أن يعبّر عن طموحات شعوبنا للانتقال بالمجتمعات في أنحاء العالم إلى مرحلة جديدة، عنوانها المشاركة والتضامن، واحترام التنوّع والاختلاف بالرأي والمعتقد، حيث تتكامل الحقوق مع الواجبات، ويقود الاعتراف بالكرامة الأصيلة لدى جميع الناس إلى التعامل بروح الإخاء،[4] وتنمو الحريّات بانسجام مع مقتضيات الفضيلة والنظام العام، [5]ويتعزّز وعي المواطنين بترابط مصالحهم، وتكامل قدراتهم، وتناغم طموحاتهم، وتشارك قيمهم.

11) تُعبّر هذه المجموعة عن الشعور المشترك بالمسؤولية الاجتماعية الدينية، وعن موقف مفعم بالرجاء بالمستقبل، لدى المنظّمات والمؤسّسات والشخصيّات التي تكوّنها، وعن القناعة بدور الأديان الفاعل والمتفاعل في المجال العام من أجل خير الإنسان والصالح العام. فهدف هذا الحوار ليس بأي شكل من الأشكال استحواذًا دينيًّا على مفهوم المواطنة، بل هو تأصيل لهذا المفهوم العام والمشترك ولكرامة الإنسان وحقوقه في الخطاب والوعي الدينيَّين. تُشكّل نقطة التلاقي هذه بين الخطابات المدنيّة والدينيّة على تنوّعها، حافزًا لدى أتباع الأديان والمؤسّسات والقيادات الدينيّة لدعم المواطنة الحاضنة للتنوّع، وللنضال إلى جانب غيرهم من سائر المواطنين لإرساء دعائمها وتحقيق أهدافها

12) لذلك يتوجّه هذا التقرير إلى أتباع الأديان والمرجعيّات والمؤسّسات والجماعات الدينيّة من جهة، وأيضًا إلى الحكومات والمنظمات الدوليّة ومؤسّسات المجتمع المدني والمؤسّسات الإعلاميّة والتربويّة وقطاع الأعمال من جهة أخرى، بهدف التعاون – كلّ من موقعه ومجال اختصاصه – في تحقيق المواطنة الحاضنة للتنوّع في الدول العربيّة. وما الدعم والتشجيع الذي حظي به مسار هذا الحوار من قبل المؤسّسات والمنظّمات والشخصيّات الدوليّة إلّا تأكيدٌ على أهميّة الاستقرار والازدهار في منطقتنا للعالم أجمع. لهذا نطمح أيضًا أن يكون لهذا التقرير أثرًا إيجابيًّا في مختلف مناطق العالم؛ حيث أصبحت مسألة الحَوكمة الرشيدة للتنوّع، أساسًا للمحافظة على الترابط المجتمعي، وتحقيق التنمية المستدامة، والتوازن البيئي، والسلام العالمي.

4. راجع: الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، المادة الأولى: "يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلًا وضميرًا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء."

5. راجع المادة التاسعة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): "1) على كل شخص واجبات إزاء الجماعة التي فيها وحدها يمكن لشخصيّته أن تنمو نموًّا حرًا كاملًا. 2) لا يخضع أي شخص، في ممارسة حقوقه وحريّاته، إلّا للقيود التي يقرّها القانون فقط مستهدفًا منها ضمان الاعتراف الواجب بحقوق الآخرين وحريّاتهم ولحترامها، والوفاء العادل بمقتضيات الفضيلة والنظام العام في مجتمع ديمقراطي."

المواطنة الحاضنة للتنوّع: من الوجود المشترك إلى الوجدان المتشارك

أ) مسار المواطنة العالمي

13) تتعزّز القناعات وتكثر المطالبات في العالم لتبنّي خيار دولة المواطنة، الذي يُعدّ المنقذ لمجتمعاتها من الانقسامات الطائفيّة والقبليّة والمناطقيّة وغيرها. والمواطنة مفهوم قديم، نشأ في ظل الحضارات القديمة، وتطوّر عبر الأجيال مع الخبرات الإنسانيّة المتنوّعة في تنظيم الحياة العامة وإدارتها. يرتكز مفهوم المواطنة، في تعبيره الراهن عن علاقة المواطن بالدولة وبسائر المواطنين، على ثلاثة مبادئ رئيسة: أولًا، ضمان حقوق المواطن وحريّاته المدنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة؛ وثانيًا، قيام المواطن بواجباته تجاه الدولة والمشاركة في الحياة العامة؛ وثالثًا، حكم القانون لتأمين المساواة والعدالة للجميع.

14) وهكذا أصبحت المواطنة إطارًا لانتماء الأفراد إلى الجماعة الوطنيّة، وإلى إسهامهم عبر الآليّات الدستورية في إدارة الشؤون العامّة، وتحقيق الصالح العام. وفي سياق العولمة، اعتمدت المنظّمات الدوليّة في أدبيّاتها مفهوم "المواطنة العالميّة"، للتعبير عن مسؤوليّة المواطن على المستوى العالمي، وارتباط شبكة أمانه ومصالحه بقضايا عالميّة يحتاج إلى أن يتفاعل معها ويؤثّر فيها، ومن بينها البيئة والسلام الدولي والتضامن الإنساني الشامل والتواصل العابر للحدود والثقافات. فأصبحت بذلك المواطنة عامل سلام وتنميّة بشريّة وبيئيّة شاملة ومستدامة على المستويين الوطني والعالمي.

15) وقد أعطت جائحة كورونا مثلًا واقعيًّا قاطعًا عن الارتباط بين البشر العابر لحدود الأوطان والقارات، عبر انتشار عدوى المرض عالميًّا. كما أظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي في تبادل المعلومات والموارد الطبيّة، وفي البحث العلمي عن اللقاح والعلاج المناسبين. والتضامن المطلوب لم يعُد بين البشر والأوطان وحسب، بل مع البيئة أيضًا[6] لتحقيق مقتضيات السلامة والمحافظة على الحياة والتنمية المستدامة. يُضاف إلى ذلك الحاجة إلى تعزيز التضامن مع الفئات المهمّشة والعناية الخاصة بها، كالمسنّين، واللاجئين والعمال المهاجرين، والنساء، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة.

6. عبّر البابا فرنسيس عن ذلك في الرسالة العامة "كن مسبّحًا"، حول العناية بالبيت المشترك، الفاتيكان (2015): "لا يمكننا سوى الاعتراف بأنّ مقاربة إيكولوجيّة صحيحة تتحوّل دائمًا إلى مقاربة اجتماعيّة، تحتّم إدراجَ العدالة في النقاشات الخاصة بالبيئة، كي تُسمَع صرخة الأرض وصرخة الفقراء على حدٍّ سواء." فقرة 49.

16) سعت المنظّمات والجماعات الدينيّة إلى تأصيل مفهوم المواطنة في أدبيّاتها الخاصة ووثائقها المشتركة. وقد شكّل إعلان مراكش الذي عالج موضوع حقوق الأقليّات في المجتمعات ذات الغالبيّة المسلمة، محطّة هامّة من حيث اعتماده لمبدأي التعدّديّة والحريّة الدينيّة، وتأكيده أصالة مفهوم المواطنة في الإسلام، كصيغة "تعاقدية ودستور عادل لمجتمع تعدّدي أعراقًا وديانةً ولغةً، متضامنٍ، يتمتّع أفراده بنفس الحقوق، ويتحمّلون نفس الواجبات." [7]

ب) تعريف المواطنة الحاضنة للتنوّع

17) تسعى المواطنة إلى تحقيق المساواة بين سائر المواطنين، ويجري التعامل معهم في سياقها على هذا الأساس تحت مظلّة القانون ومنظومة الحقوق والواجبات. لكنّ الاختلاف والتعدّديّة يبقيان سنّة الحياة. والاختلاف قد يكون مرتبطًا بالظروف الاجتماعيّة والحاجات المرتبطة بها، أو بالخلفيّات الثقافيّة والمجالات اللغويّة أو التاريخيّة أو الدينيّة وغيرها الناتجة عنها. لذلك تهدف المواطنة الحاضنة للتنوّع إلى عدم إغفال "الآخر"، أكان هذا الآخر يمثّل فئة مهمّشة اجتماعيًّا، أو مختلفة ثقافيًّا.

18) المواطنة الحاضنة للتنوّع هي إذًا منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والسلوكيّات التي تُجسّد الثقافة التشاركيّة الشاملة، بغية تحقيق المشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة العامّة، وسماع صوتهم وتلبية حاجاتهم الخاصة من جهة، وادماج خصوصيّاتهم الثقافيّة في الحياة الوطنيّة من جهة أخرى.

19) تحمي المواطنة الحاضنة للتنوّع المجتمعات من الانزلاق نحو تشكّل مجموعات منعزلة، بسبب تهميشها اجتماعيًّا أو ثقافيًّا أو لغويًّا أو دينيًّا؛ فيُصبح هذا "التنوّع الخفي" غير المنظور في المجال العام، سببًا لتراجع العدالة الاجتماعيّة، والسلم الأهلي، والوحدة الوطنيّة. بينما تسمح المواطنة الحاضنة للتنوّع لعيش الأخوّة والتضامن بين الناس، وللانتقال من الوجود المشترك إلى الوجدان المتشارك فيما بينهم، تحقيقًا لأنسنة الحياة والرقي الاجتماعي والسلام المستدام. لا تختلف إذًا مبادئ المواطنة الحاضنة للتنوّع عن المبادئ العامة للمواطنة، إلّا أنّ خمسة منها تأخذ أهميّة إضافيّة وأبعادًا خاصّة في فهمها وتطبيقها، هي: الكرامة الإنسانيّة، والتعدّديّة والهويّة الوطنيّة الجامعة، والمشاركة الشاملة في الحياة العامّة، وحرمة الضمير الإنساني والحريّة الدينيّة، وثقافة الحوار واحترام الاختلاف.

---

7. منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، إعلان مراكش (2016)، الفقرة 13.

20) تأتي الكرامة الإنسانية على رأس منظومة القيم، وقد جعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاعتراف بالكرامة الأصيلة في جميع أعضاء الأسرة البشريّة، وبحقوقهم المتساوية الثابتة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.[8]وقد أكّد على كونيّة هذه القيمة ومحوريّتها الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحت عنوان: "الكرامة الإنسانيّة لكل شخص وفي كل مكان".[9] كما تتلاقى الأديان حول الاعتراف بمحوريّة كرامة الإنسان وشموليّة هذه القيمة الأساسية بدون تفرقة أديان الناس وألوانهم وأعراقهم وألسنتهم. فتتحدّث النصوص الدينية عنها على أنّها مرتبطة أساسًا بالطبيعة البشرية، بدون تفرقة بين ذكر وأنثى، وبين دين وآخر، وبين لون أو عرق وآخر.[10]

21) يقتضي هذا الاعتراف بكرامة كلّ إنسان ترجمته عمليًّا بشكل يحفظ هذه الكرامة ويحميها من التمييز السلبي لدوافع عنصريّة، أو دينيّة، أو جندريّة، ومن التهميش الاجتماعي، أو السياسي. يختلف الواقع بين مجتمع وآخر، لكن تبقى أكثر الفئات عرضة للإقصاء والتهميش في بعض الدول هي النساء، والشباب، واللاجئين، والعمال الأجانب. ويعاني البعض أحيانًا من التمييز العنصري بسبب الدين أو العِرق أو اللغة أو اللون أو الأصل. ولا يزال إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العامة في حاجة إلى كثير من الجهود، على الرغم من بعض قصص النجاح البارزة، التي أبرزت عزيمتهم وإسهاماتهم المميّزة. فالمواطنة الحاضنة تضعنا أمام تحدّي تطبيق الاحترام النظري للجميع على أنّنا متساوون في الإنسانية، عبر رفع كل أشكال التمييز وأسبابه التي تمنع هؤلاء الأشخاص من أن يتمتّعوا بكرامتهم وحقوقهم في حياتهم اليوميّة.

22) يتجلّى التنوّع في المجتمعات في أشكال مختلفة، إثنيًّا وعرقيًّا ولغويًّا وثقافيًّا ودينيًّا، ويشكّل سِمة أساسيّة من ثقافة هذه المجتمعات وهويّتها. وقد وصف "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثقافي"، الصادر عام 2001، هذا التنوّع بأنّه "مصدرٌ للتبادل والتجديد والإبداع"، وقال بأنّه "ضروريّ للجنس البشري ضرورة التنوّع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحيّة.[11] لهذا السبب، اعتبر الإعلان المذكور بأنّ

---

8. راجع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الديباجة

9. إعلان بوينتا دل إيستي (الأورغواي) عن "الكرامة الإنسانيّة لكل شخص وفي كل مكان" (2018).

10. ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا.﴾ (سورة الإسراء: 70)؛ "فخَلَقَ اللهُ الإنسانَ على صورَتِه، على صورةِ اللهِ خلَقَ البشَرَ، ذَكرًا وأُنثى خلَقَهُم." (سفر التكوين 1/27).

11. اليونسكو، "الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي" (2001)، المادة 1.

"التعدّديّة الثقافيّة هي الردّ السياسي على واقع التنوّع الثقافي"، بحيث أنّه "لا بدّ في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوّعًا يومًا بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معًا، في ما بين أفراد ومجموعات ذوي هُوّيات ثقافيّة متعدّدة ومتنوّعة وديناميّة. فالسياسات التي تشجّع على دمج ومشاركة كلّ المواطنين، تضمن التماسك الاجتماعي وحيويّة المجتمع المدني والسلام[12]

23) على الرغم من وجود جماعة في أغلبيّة الدول تشكّل أكثريّة عدديّة، ترتبط بها بشكل وثيق هويّة المجتمع وثقافته وتقاليده، إلّا أنّ المواطنة الحاضنة للتنوّع تتخطّى المقاربة العدديّة للأكثريّات والأقليّات. فالجماعات على اختلاف أحجامها تُشكّل معًا النسيج الاجتماعي للوطن، وغنى إرثه التاريخي والسرديّات المرتبطة به، والصورة الجامعة لمستقبل أبنائه وبناته المشترك. يجعل ذلك من التعدّديّة الموجودة في كلّ بلد عامل إثراءٍ للثقافة العامة والهوية الوطنيّة الجامعة.

24) وبدلًا من النظر إلى الهوية الوطنيّة في مواجهة الهويّات الثقافيّة الخاصة، ما يؤدّي أحيانًا إلى تشكّل ثنائيّات متشنّجة أو متناقضة، وكأنّ الواحدة تلغي الأخرى، يرى نموذج المواطنة الحاضنة للتنوّع الهويّات الخاصة –سواء أكانت دينيّة أو ثقافيّة أو إثنيّة– عناصر متفاعلة فيما بينها ضمن الهوية الوطنيّة الجامعة. فهذا النموذج من المواطنة لا يستند إلى إيديولوجيّات أحاديّة تصهر المواطنين في قالب هويّاتي جامد، بل يقوم على احترام الحريّات والتعدّديّة وتعزيز الشعور بالانتماء والشراكة والتكامل ضمن الجماعة الوطنيّة الواحدة.

12. المرجع نفسه، المادة 2.

هـ) المشاركة الشاملة في الحياة العامة

25) تساعد المواطنة الحاضنة للتنوّع المواطنين على تخطّي الفرديّة المُفرطة التي تؤدّي إلى علاقة شبه استهلاكيّة للمواطن مع الدولة من جهة، وتخطّي الانقسامات الداخليّة والصراعات الطائفية من جهة أخرى، وبخاصة في المجتمعات التي عانت من الحروب والنزاعات الأهلية. يقتضي ذلك تحويل المواطنة من واقع قانوني إلى فِعل مواطنيّ وقدرة حقيقيّة لدى جميع المواطنين، وخاصة الشباب منهم التوّاقين للمشاركة الفاعلة في الحياة المدنيّة والسياسيّة، للإسهام الطوعي والمُبدع في تحقيق الصالح العام. وقد أكدّ على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقوله: "على كلّ شخص واجبات إزاء الجماعة التي فيها وحدها يمكن لشخصيّته أن تنمو نموًّا حرًّا كاملًا ."[13]

26) تسلّط إذًا المواطنة الحاضنة للتنوّع الضوء على الحاجة إلى تعزيز المسؤوليّة المشتركة لدى جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينيّة والثقافيّة، وهو ما يشجّعهم على الانخراط في تعاون حقيقي، عابر للمكوّنات والطوائف والأديان. يتطلّب هذا الأمر رفض السياسات الإقصائيّة وتعزيز السياسة التشاركيّة بين جميع مكوّنات المجتمع، وبخاصة الأقليّات العدديّة والإثنيّة والدينيّة والثقافيّة، وممّن عانوا أو يعانون من التهميش الاجتماعي أو الاقتصادي والتطرّف والإرهاب. بهذا تُسهم مشاركة الجميع في الحياة العامة في تعزيز وحدة مجتمعاتنا، وتعزيز مصداقيّة خطاباتنا الدينيّة المناصرة للفقراء والمظلومين.

27) تلعب منظّمات المجتمع المدني والمجموعات والمؤسّسات الدينيّة، إلى جانب المؤسسات الحكوميّة، دورًا أساسيًّا في تنمية الإنسان وخدمة الخير العام. لذلك على الدولة ألا تحمي حقّ هذه المؤسّسات والمكوّنات في الوجود وحسب، بل أن تتعاون معها، وتدعم عملها. ولا يجب أن تُشكّل هذه المنظّمات والمجموعات والمؤسّسات المدنيّة والدينيّة عائقًا أمام انتماء المواطن إلى الدولة والوطن بشكل عام، لا بل أن تكون حافزًا للتعاون بين سائر المواطنين وخدمة الجميع، انطلاقًا من منظومة القيم المشتركة، وتعزيز الانتماء الوطني لديهم، بالانسجام مع قناعاتهم ومعتقداتهم الخاصة.

---

13. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، المادة 29.

و) حُرمة الضمير الإنساني والحرّيّة الدينيّة

28) فيما تعمل المواطنة الحاضنة للتنوّع على المحافظة على الإرث المحلي والنسيج الاجتماعي، وتعزّز الوئام والتفاعل الإيجابي بين المكوّنات المختلفة للمجتمع، تضمن أيضًا احترام التعدديّة والحريّات الفرديّة، وتؤكّد على حرمة الضمير والحريّة الدينيّة، وتعمل كإطار تنظيمي للعلاقة السليمة والعادلة بين الأفراد والمجموعات.

29) أكّدت "وثيقة الأخوّة الإنسانيّة" على الترابط بين الحريّة والتعدّديّة، بإعلانها: "إنّ الحريّة حقٌّ لكلّ إنسان: اعتقادًا وفكرًا وتعبيرًا وممارسةً، وأنَّ التعدُّديّة والاختلاف في الدّين واللّون والجنس والعرق واللّغة حكمة لمشيئة إلهيّة، قد خلق الله البشر عليها، وجعلها أصلًا ثابتًا تتفرّع عنه حقوق حريَّة الاعتقاد، وحريَّة الاختلاف، وتجريم إكراه الناس على دين بعَينه أو ثقافة محدّدة، أو فرض أسلوب حضاريّ لا يقبله الآخر.[14]

30) تبدأ الحريّة الدينيّة بالإقرار بحريّة الضمير وحُرمته،[15] ورفض نزعات الإقصاء والتكفير والتفتيش في ضمائر الناس، التي أنتجت صراعًا وتطرّفًا وإرهابًا أضرَّ بالبشرية.[16] حيث يشكّل الضمير المساحة الداخليّة الخاصة لدى الإنسان الذي له حقّ اختيار القرارات والمواقف والمعتقدات التي يراها مناسبة له وتُحقّق له خيره.[17] فلا يجوز باسم أيّ مُسوّغ فرض المعتقدات والمواقف على الآخرين،[18] أو ممارسة الضغط أو الترغيب النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي عليهم، لاستمالتهم واقتناصهم، كما لا يجوز تبرير التعرّض لهم بسبب خياراتهم بأيّ شكل من الأشكال.

14. قداسة البابا فرنسيس وشيخ الأزهر الشريف الإمام الأكبر أحمد الطيّب، "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك"، (2019).

15. جاء في المادة الثامنة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): "لكل شخص حقّ في حريّة الفكر والضمير والدين، ويشمل هذا الحقّ حريّته في تغيير دينه أو معتقده، وفي إظهار دينه أو معتقده بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة."

16. راجع: وثيقة الأزهر عن "منظومة الحريات الأساسية" (2012).

17. راجع: إعلان مجلس الكنائس العالمي عن "الحرية الدينيّة" (1948)؛ وبيان المجمع الفاتيكاني الثاني للكنيسة الكاثوليكيّة: "الكرامة الإنسانيّة" حول الحريّة الدينيّة (1965).

18. ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ (سورة البقرة: 256).

31) وتشمل الحريّة الدينيّة كذلك حقّ التعبير عن الإيمان، والاجتهاد في تفسيره، وتعليمه، وممارسة الطقوس الفرديّة والجماعيّة. ما يُحتّم امتلاك الجماعات الدينيّة للوسائل المناسبة ومنها الأبنية على وفق تصاميمها المرتبطة بتقاليدها، وإدارتها لتلبية احتياجاتها في ممارسة شعائرها وأنشطتها الخاصة. ويشمل ذلك أيضًا إنشاء الجمعيّات والمؤسّسات، وأخذ المبادرات في المجتمع المدني، انطلاقًا من الروح الدينيّة التي تُحرّكها، مع احترام النظام العام.

ز) ثقافة الحوار واحترام الاختلاف

32) يتألّم العالم من صراع الهويّات، الذي يزيد من العنصريّة والشعبويّة والتطرّف والتمييز والمظلوميّة، وتسهم بعض الانحرافات في الخطابات الدينية أو خطابات الكراهية في تأجيج الخوف من الآخرين، وتدفع إلى التقوقع ضمن جماعات منغلقة وإلى الانعزال عن المجتمع. ومن غير المقبول أن نرى تزايد الإيديولوجيّات العنصريّة والتكفيريّة المُفضية للكراهية والعنف. وكانت المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة قد تصدّت لهذه المسألة ووضعت في العام 2012 "خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينيّة التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف.[19]

33) لا يكفي مواجهة خطابات الكراهية والعنف الناتج عنها بالقوانين؛ بل يجب أن تُواجه أيضًا وأوّلًا بسلاح الوعي والمعرفة والثقافة المنفتحة. فقد دعت الأديان إلى الانفتاح على الاختلاف وبناء المعرفة المتبادلة بين الناس عبر الحوار، للتحرّر من الجهل والأفكار المسبقة التي تُبنى عليها الأحكام المغلوطة والصور النمطيّة. لذلك تقضي مسؤوليتنا المشتركة تعزيز الحوار والنقاش والنقد العقلاني البنّاء، بعيدًا عن كل الممارسات التي تغذّي الأحقاد وروح الكراهية والانتقام بين الناس.

19. المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، "خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينيّة التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف" (2012).

34) إنّ الحريّة الناضجة تستطيع أن تُحوّل الاختلاف في الرأي إلى فرصة للحوار والتفاعل والإثراء المتبادل، بينما تهدّد خطابات الكراهية أمن الأفراد وتقوّض استقرار المجتمعات. ولا يمكن أن تُؤخذ حريّة الفكر والدين والمعتقد والتعبير ذريعة لممارسة هذا العنف المعنوي أو المادي تجاه أشخاص أو جماعات بأسرها. فالحريّة لا تعطي الحقّ في الاعتداء على الآخرين، ولا على رموزهم ومقدّساتهم. إذ إنّ الفرق واسع والبون شاسع بين الصراحة والوقاحة، وبين النقد والاعتداء، وبين الاختلاف في الرأي وتشويه سمعة الآخرين وتحريف آرائهم. لذلك يجب أن تشكّل المواطنة الحاضنة للتنوّع مساحة لكسر الحواجز بين المواطنين، وتعزيز الحوار فيما بينهم وبناء الشراكات العابرة لانتماءاتهم الخاصة المتعدّدة. إذ ينتقل المواطن عبرها من سجن الخوف الذي يضعه في موقف الدفاع عن حقوقه فقط، إلى التضامن مع الآخرين والدفاع عن حقوق الجميع، استنادًا إلى المبادئ والقيم الكونيّة المشتركة.

التوصيات

35) يشكّل هذا الحوار حول المواطنة الحاضنة للتنوّع مسارًا طويل الأمد لتنمية مجتمعاتنا وازدهارها، وتعزيز العيش معًا، ووقف الصراعات، وتحقيق المصالحات والسلام المستدام فيها. وهو أيضًا نداءٌ لكل القوى الفاعلة والمؤثّرة للتعاون معًا للصول إلى هذه الأهداف المرجوّة. فإنّنا كأعضاء في هذا الحوار نلتزم من ناحيتنا تسخير طاقات مؤسّساتنا من أجل ذلك، وبناء الشراكات مع جميع القطاعات المعنيّة، وبخاصة المؤسّسات الحكوميّة، والقيادات والمؤسّسات الدينيّة، وهيئات المجتمع المدني، والمؤسّسات التربويّة، والإعلام، وقطاع الأعمال، للعمل معًا على ثلاثة محاور: تطوير الخطاب وتعزيز الوعي العام، وبناء القدرات وتطوير الشراكات، والمناصرة المشتركة وتطوير السياسات.

أ) تطوير الخطاب وتعزيز الوعي العام

1. العمل على رفع الوعي بثقافة المواطنة والتنوّع، عبر البرامج والمبادرات التربويّة والإعلاميّة وغيرها، وربطها بأهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة.
2. تطوير السياسات والمناهج والموارد التربويّة لتكون منسجمة مع مبادئ المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوّع وقيَمها، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الإقليمية والدوليّة في هذا المجال.
3. مراجعة الخطاب الديني ومضامين التربية الدينيّة وتضمينها المعرفة السليمة والمحقّة عن "الآخر" كما يُعرّف عن نفسه، والقيم المشتركة، وثقافة الحوار والاحترام والتعاون بين أتباع الأديان.
4. تطوير الأدبيات والمضامين الإعلاميّة بما يكفل حريّة التعبير ويحترم التنوّع في الأديان والمعتقدات، ويضع حدًّا لخطابات الكراهية والفتن، والترويج عبر حملات إعلاميَّة – إعلانيَّة لمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوُّع، وإبراز النماذج المجتمعيَّة التي تتجلّى من خلالها الثقافة الوطنية الجامعة لمختلف مكوّنات الوطن.
5. التعاون على مواجهة خطابات التطرّف ضمن إستراتيجيّات مشتركة، ومساعدة الناس لتخطّي عقليّة المظلوميّة عبر مسارات واضحة للعدالة الانتقالية وتنقية الذاكرة والمصالحة المستدامة.
6. دعم المبادرات الجامعة لمؤسّسات المجتمع المدني والجمعيّات الأهليّة، التي تعزّز احترام التنوّع الديني والثقافي، وتسهم في تفكيك الخوف والكراهية المرتبطين بسياسة الهويّات.

ب) بناء القدرات وتطوير الشراكات

7. تدريب الكوادر والناشطين في المجتمع المدني والمؤسّسات التربويّة والدينيّة، وتأمين الموارد، لتعزيز الوعي بمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع، وتحفيز التعاون والشراكات بين هذه المؤسّسات تحقيقًا للسلام وللصالح العام.
8. تعزيز قدرات العاملين في القطاع الإعلامي، ودعوتهم للالتزام بمدوّنة سلوك تحترم مبادئ المواطنة الحاضنة للتنوّع وقيمها، ورفض خطابات الفتنة والكراهية.
9. السعي لتطوير قدرات الإعلام التقليدي والرقمي لكي يصبح منصّة لنشر المفاهيم والقيم الواردة في هذا التقرير، والتعاون مع الإعلام الرسمي والخاص لتعزيز دورهما في زيادة الاحترام للتنوّع الديني والثقافي، ومواجهة الصور النمطية والأفكار المسبقة لدى الرأي العام.
10. دعم مبادرات الحوار والتعاون والشراكات العابرة للطوائف والأديان بين المؤسّسات الدينيّة العاملة في المجالين الإنساني والاجتماعي، والتعاون مع المجتمع المدني بغية الإسهام معًا كشركاء في خدمة المحتاجين وتنمية الإنسان الشاملة وتحقيق الخير العام.
11. التعاون بين المؤسّسات الدينيّة والمدنيّة والحكوميّة لمكافحة التطرّف والعنف المُمارس باسم الدين.

ج) المناصرة المشتركة وتطوير السياسات

12. الدعوة إلى ضمان الحقوق والحريّات كافة، وعلى رأسها الحريّة الدينيّة وحرمة الضمير للجميع، وإلغاء كافة أنواع التمييز المجحفة من القوانين.
13. تكريس أُسُس المواطنة الحاضنة للتنوُّع في صوغ السِّياسات العامَّة والأنشطة المنبثقة عنها، وإنشاء مجالس وطنيّة للعيش معًا تعمل على إطلاق مبادرات تحفيزيّة في هذا المجال.
14. الاعتراف بالحقوق الثقافية للمواطنين والجماعات المتعدّدة ضمن الوطن، بما يشمل استخدام اللغة الأم، وحماية الإرث الثقافي والديني المتنوّع، والحفاظ على الذاكرة الجماعيّة الشفهيّة، وعلى التراث المعماري والعمراني كشواهد على الهوية الثقافيّة الجامعة.[20]

---

20. راجع: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الثقافية" (1998)؛ و"إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثقافي" (2001)؛ و"الإعلان الإسلامي حول الحقوق الثقافية" (2014). يُقدّم "بيت الذاكرة" لإحياء الإرث الثقافي اليهودي في المغرب نموذجًا للمحافظة على غنى التنوّع ضمن الثقافة الوطنيّة العامة.

15. وضع إستراتيجيات وطنية دامجة وحاضنة للتنوّع لتأمين المشاركة الفاعلة للجميع في الحياة العامة وصناعة القرار، وخاصة الشباب والأقليّات العدديّة.
16. التعاون لإيجاد الأطر القانونيّة والعمليّة لتمكين النساء وإبراز إسهامهن في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والوطنيّة، وتعزيز دورهنّ ومشاركتهنّ في الحياة العامة.
17. تشجيع القطاع الخاص والشركات ومساعدتها لتبنّي السياسات التي تقوم على احترام التنوّع، والحرية الدينيّة، والدامجة لذوي الاحتياجات الخاصة, ضمن نطاق العمل.
18. تأمين الدعم المشترك لقضايا الفئات المهمّشة وضحايا العنف بكافة أشكاله، والعمل على إيجاد الحلول لها، خاصة فيما يتعلّق بالنازحين واللاجئين والمفقودين جرّاء الصراعات والحروب.

(من اليسار إلى اليمين) ألستير كينغ-سميث، وزارة الخارجية والتنمية البريطانية؛ فيليب بارهام، سفير المملكة المتحدة في الإمارات العربية المتحدة؛ جون كاسون، سفير المملكة المتحدة في مصر؛ اللورد أحمد من ويمبلدون، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء البريطاني لحرية الدين أو المعتقد؛ سالي أكسوورثي، سفير المملكة المتحدة في الكرسي الرسولي - الفاتيكان؛ أليسون هيليارد، ويلتون بارك؛ سيمون كوليس، سفير المملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية؛ نيقولا هوبتون، سفير المملكة المتحدة في إيران؛ سابين خان، وزارة الداخلية؛ في الفاتيكان، 2 شباط/فبراير 2018.

الدكتورة نايلا طبارة، رئيسة مؤسسة أديان؛ وأليسون هيليارد، ويلتون بارك؛ والبروفسور فادي ضو في الفاتيكان، 2 شباط/فبراير 2018

مقتطفات من حواراتنا حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

"يجب أن ننظر إلى ذلك كمتابعة لإعلان مراكش، ما سوف يسهم إيجابًا في تعزيز العيش معًا بسلام في العالم."

الشيخ عبدالله بن بيه
رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة
ورئيس مجلس الإفتاء في الإمارات العربية المتحدة.

"التزامنا في هذا المسار يحظى بتشجيع الرؤساء الأربعة لمجلس كنائس الشرق الأوسط ومباركتهم... هذه سردية إيجابية حول التعددية الدينية؛ وهذه الوثيقة تعبّر عما كنت أحلم به منذ سنوات. والتغيير الحقيقي يكمن في قدرتنا على مأسسة هذا الفكر. فإذا نجحنا، يكون ذلك نهضة حقيقية للعالم العربي."

الدكتور ميشال عبس

أمين عام مجلس كنائس الشرق الأوسط

"نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على دعمنا الثابت لفكرة الشرعة للمواطنة الحاضنة للتنوّع. سوف تساعد في تقوية قيم السلام والمحبة والوئام في مجتمعاتنا، وتعزّز روابط الأخوّة فيما بيننا، بمشيئة الله."

الشيخ محمد بن عبدالكريم العيسى

أمين عام رابطة العالم الإسلامي

مقتطفات من حواراتنا حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

"هذه المسيرة الصعبة تقوم في بناء الجسور بين الأديان والمعتقدات المختلفة... لا يمكننا التفكير بشكل أحادي اللون بعد الآن. علينا أن نفكّر كيف نسير بعضنا مع بعض، وكيف أن حضورنا في حياة بعضنا البعض يحقق التغيير فيها... وكيف أن هذا الحضور يغني كلًّا منّا... هذا مبدأ قيمي وطريقة عيش ومسار حياتي للذين يشعرون بأنهم منسيّون وللذين لا يعرفون التعامل مع الآخرين."

رئيس الأساقفة أنغليوس

رئيس أساقفة لندن للأقباط الأورثوذكس

"هناك حاجة ملحّة للعمل على المواطنة الحاضنة للتنوّع، بسبب جائحة كورونا. لكن هذه الحاجة لطالما كانت موجودة في العالم العربي، وهي تدفعنا إلى العمل معًا كجماعات دينية من أجل التقدّم والسلام. نستطيع عبر هذا العمل أن نكون قدوة للعالم أجمع في بناء المواطنة الحاضنة للتنوّع."

الشيخ سامي أبي المنى، أمين عام مؤسسات العرفان التوحيدية

"لم تغيّر جائحة كورونا العالم، ولكنها كشفت حالات عدم المساواة والظلم الموجودة وفاقمت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. وهناك أناس جاهزون لاستغلال نقاط الضعف هذه لإظهار الكراهية وضرب أجيال من التعايش والمواطنة الحاضنة للتنوّع. فمن أجل حماية الأفراد الضعفاء في مجتمعاتنا، يجب أن نبني التزامًا مشتركًا بفكرة المواطنة الحاضنة للتنوّع. العمل الصعب مل زال أمامنا."

فيصل بن معمّر

الأمين العام لكايسيد، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لحوار الثقافات والأديان

مقتطفات من حواراتنا حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

"قد يساعدنا ذلك في تخطّي الأزمة الحالية والمشاكل السابقة ويسهم في ترسيخ الحضور المسيحي في العالم العربي. الالتزام في هذا المسار يحظى ببركة البابا فرنسيس مع الأمل أن يجري البناء على وثيقة الأخوّة الإنسانية الصادرة عام 2019."

الدكتورة ثريا بشعلاني

الأمينة العامة السابقة لمجلس كنائس الشرق الأوسط

"العالم يصرخ الآن من أجل المواطنة الحاضنة للتنوّع. إنها حاجة أكثر من أي وقت مضى، وعلاج للتمييز والعنصرية."

المطران منير حنا أنيس

رئيس أساقفة إقليم الأسكندرية للكنيسة الأسقفية الأنجليكانية وأسقف أبرشية مصر

"لقد عبّد هذا العمل الطريق لنقاش مختلف حيث يضع الدين في مكانه المناسب مع الفهم السليم في مواجهة الحالة العالمية الراهنة وأزمة جائحة كورونا."

أندري أزولاي

مستشار جلالة ملك المغرب – الديوان الملكي

مقتطفات من حواراتنا حول المواطنة الحاضنة للتنوّع

"جائحة كورونا ليست بأزمة صحيّة وحسب، بل هي أزمة مواطنة أيضًا. فالأقليات الإثنية والدينية تعاني من الجائحة معاناة شديدة. تكثر المشاكل حاليًّا، وعالمنا اليوم يحتاج إلى أخبار سارة لمشاركتها، وهذا الحوار هو خبر جيد وعظيم نستطيع مشاركته."

البروفسور فادي ضو

مؤسس مشارك لمؤسسة أديان

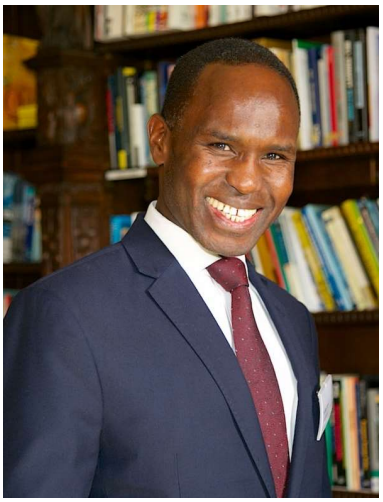

"هذه الوثيقة مهمة جدّا، وهي فريدة. إنها الأولى من نوعها في مناقشة المواطنة الحاضنة للتنوّع في الشرق الأوسط والعالم العربي. وأهميتها تأتي أيضًا من مساهمة الجميع من قيادات دينية وشخصيات عامة مشاركة معًا في هذا المسار. هذا عمل رائد."

الدكتور محمد السنوسي

المدير التنفيذي لشبكة صناع السلام الدينيين والتقليديين، وعضو مجلس أمناء منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة ومستشاره لشؤون العلاقات الدينية

"أنتم تصنعون التاريخ. هذه ليست وثيقة لأنفسنا وحسب، ولكن للعلم العربي بمجمله. هذا العمل هو فرصة للمبادرة معًا بقلب منفتح."

الدكتور علي النعيمي

رئيس مجلس إدارة مركز هداية المتميز في مواجهة التطرّف العنيف ورئيس مجلس إدارة المجلس العالمي للجماعات المسلمة

أليسون هيليارد، ويلتون بارك وسعادة الشيخ عبدالله بن بيه، منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، يوقعان مذكرة تفاهم بين مؤسستيهما لاستضافة الحوار حول المواطنة الحاضنة للتنوّع. ويستون هاوس، آذار/مارس 2019

السيد الدكتور جواد الخوئي والأب البروفسور فادي ضو، في حوارات ويلتون بارك حول المواطنة الحاضنة للتنوّع، في أبو ظبي، أيلول/سبتمبر 2019

75 YEARS
1946–2021

Wilton Park

ويلتون بارك
منزل ويستون
ستينينج
غرب ساسكس
المملكة المتحدة
BN44 3DZ

+44 (0) 1903 815020
enquiries@wiltonpark.org.uk
www.wiltonpark.org.uk